تأثير الأنظمة الإنتخابية على تحديد أسلوب الحكم في العراق و لبنان

عليرضا دبيرنيا، أستاذ مشارك،
قسم القانون العام، جامعة قم، إيران
dr.dabirnia.alireza@gmail.com

نوفل الأعرجي طالب دكتوراه
في القانون العام –جامعة قم – إيران
nofal864no@gmail.com

الكلمات المفتاحية: النظام الانتخابي، التمثيل النسبي، أسلوب الحكم، الديمقراطية التوافقية، العراق، لبنان، الطائفية السياسية.

كيفية اقتباس البحث

دبيرنيا، عليرضا ، نوفل الأعرجي ، تأثير الأنظمة الإنتخابية على تحديد أسلوب الحكم في العراق و لبنان ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The impact of electoral systems on determining the style of government in Iraq and Lebanon

Alireza Dabirnia,
Associate Professor of Public LawUniversity of Qom, Iran

Nofal Al-Araji,
PhD student in Public Law University of Qom, Qom, Iran

Keywords : Electoral System, Proportional Representation, System of Governance, Consociational Democracy, Iraq, Lebanon, Political Sectarianism.

How To Cite This Article
Dabirnia, Alireza , Nofal Al-Araji , The impact of electoral systems on determining the style of government in Iraq and Lebanon,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study aims to analyze the pivotal role played by electoral systems in determining the system of governance in countries with complex sectarian social structures, such as Iraq and Lebanon. It demonstrates that the adoption of a proportional representation system in both countries was not neutral; rather, it emerged in response to the necessity for consensus among the main sectarian components. In Iraq, this system led to broad partisan pluralism but produced fragmented parliaments and fragile coalition governments. These governments, formed through post-election alliances, fail to achieve political stability. In Lebanon, the electoral system, even in its modern proportional form, has worked to entrench the sectarian character of politics. This is achieved through the engineering of electoral districts and lists, which

ensures the reproduction of traditional leadership and hinders the potential for genuine political change.

The study concludes that a fundamental paradox exists in the "consociational democracy" model based on proportional representation. While it achieves a high degree of "representative justice" and ensures broad participation of societal components, it undermines "governance effectiveness" and leads to a weak and unstable executive authority. Consequently, the problem of weak governance lies not in the electoral system itself, but in the sectarian political and social environment within which it operates. This environment transforms the system from a tool for expressing popular will into a mechanism for managing and reproducing societal divisions.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور المحوري الذي تلعبه الأنظمة الانتخابية في تحديد أسلوب الحكم في دول ذات تركيب مجتمعي طائفي معقد، كالعراق ولبنان. وتبين أن اعتماد نظام التمثيل النسبي في كلا البلدين لم يكن محايداً، بل جاء استجابة لضرورات التوافق بين المكونات الطائفية الرئيسية. في العراق، أدى هذا النظام إلى تعددية حزبية واسعة لكنه أنتج برلمانات مجزأة وحكومات ائتلافية هشة، تقوم على تحالفات ما بعد الانتخابات وتعجز عن تحقيق الاستقرار السياسي. أما في لبنان، فقد عمل النظام الانتخابي، حتى في صيغته النسبية الحديثة، على تكريس الطابع الطائفي للسياسة، من خلال هندسة الدوائر واللوائح الانتخابية التي تضمن إعادة إنتاج الزعامات التقليدية وتعطل إمكانية التغيير السياسي.

وتخلص الدراسة إلى وجود مفارقة جوهرية في نموذج "الديمقراطية التوافقية" القائم على التمثيل النسبي؛ فبينما يحقق درجة عالية من "العدالة التمثيلية" ويضمن مشاركة واسعة للمكونات، فإنه يقوض "فعالية الحكم" ويؤدي إلى ضعف السلطة التنفيذية وعدم استقرارها. وبالتالي، فإن مشكلة ضعف الحكم لا تكمن في النظام الانتخابي بحد ذاته، بل في البيئة السياسية والاجتماعية الطائفية التي يعمل ضمنها، مما يحوله من أداة للتعبير عن الإرادة الشعبية إلى آلية لإدارة الانقسامات المجتمعية وإعادة إنتاجها.

المقدمة

يُعدّ النظام الانتخابي أحد أهم الأدوات التي تُشكِّل من خلالها الدولة ملامح حكمها وطبيعة سلطتها السياسية، فهو ليس مجرد آلية تقنية تُحدّد كيفية الإدلاء بالأصوات وفرزها، بل هو إطار دستوري ومؤسسي يُسهم بصورة مباشرة في إعادة توزيع القوة داخل المجتمع والدولة. وتزداد أهمية دراسة النظام الانتخابي وارتباطه بأسلوب الحكم في الدول التي تتسم ببنية مجتمعية

معقدة وتنوعات طائفية وقومية، كما هو الحال في العراق ولبنان، حيث تتداخل الهويات الأولية مع العملية السياسية، وتتحول الانتخابات من ممارسة ديمقراطية مجردة إلى ساحة لإدارة التوازنات الطائفية والمصالح المتشابكة بين الجماعات المختلفة.

إن العراق ولبنان يشتركان في سمة مركزية تتمثل في تعدديتهما الطائفية، وهي تعددية كان لها تأثير عميق في بناء النظام السياسي وتحديد طبيعة النظام الانتخابي فيهما. فمنذ نشأة النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اتجهت الدولة نحو اعتماد نظام التمثيل النسبي بوصفه الخيار الأكثر ملاءمة لضمان مشاركة كل المكوّنات الرئيسة في السلطة، وتخفيف مخاوف الإقصاء السياسي التي قد تنتج عن نظام يقوم على الأغلبية. وفي لبنان، يقوم النظام السياسي منذ تأسيسه على مبدأ "الديمقراطية التوافقية"، حيث تُوزَّع المناصب الرسمية والبرلمانية وفق توازن دقيق بين الطوائف، الأمر الذي جعل النظام الانتخابي جزءاً أساسياً من آليات الحفاظ على هذا التوازن، وضمان استمرار الصيغة الطائفية التي تُعد جوهر الحياة السياسية اللبنانية.

وبالرغم من أن كلا البلدين اعتمدا التمثيل النسبي، إلا أن أثر هذا النظام على أسلوب الحكم بدا مختلفاً في التجربتين. ففي العراق، أدى التمثيل النسبي إلى تعددية حزبية واسعة، لكنه في المقابل ساهم في إنتاج حكومات ائتلافية غير مستقرة، تقوم على تحالفات هشة تتغير مع كل دورة انتخابية. أما في لبنان، فقد كرس النظام الانتخابي الطابع الطائفي للسياسة، إذ تُبنى اللوائح الانتخابية على أساس مذهبي قبل أن تكون سياسية، مما جعل الانتخابات أداة لإعادة إنتاج الزعامات التقليدية أكثر منها وسيلة لإحداث تغيير سياسي حقيقي.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى أكثر القضايا المحورية في النظام السياسي المعاصر، وهي علاقة النظام الانتخابي بأسلوب الحكم، وهي علاقة لا تتوقف عند حدود الآلية القانونية لتنظيم الانتخابات، بل تمتد لتشمل بنية الدولة، واستقرار السلطة، وشكل الحكم، وإمكانات الانتقال السياسي. وتتضاعف أهمية دراسة هذه العلاقة عند النظر إلى بلدين مثل العراق ولبنان، حيث تلعب البنية الطائفية دوراً مؤثراً في تشكيل النظام السياسي، وتتحول الانتخابات إلى عملية لإدارة التوازن بين الطوائف أكثر مما هي آلية للتنافس السياسي، مما يجعل فهم النظام الانتخابي ضرورة لفهم طبيعة الحكم ذاته.

وتتجلى أهمية البحث في عدة مستويات؛ أولها أن النظام الانتخابي في العراق ولبنان لا يُعَدّ مدخلاً لإنتاج ممثلين للشعب فحسب، بل هو جزء من معادلة توزيع السلطة بين المكوّنات الطائفية. وثانيها أن اعتماد التمثيل النسبي في البلدين لم يؤدِّ إلى تعزيز التنافس الديمقراطي،

بقدر ما ساهم في إعادة إنتاج الانقسام الطائفي، الأمر الذي أفرز برلمانات مجزأة وحكومات ائتلافية هشة تعجز غالباً عن رسم سياسات مستقرة. وثالثها أن البحث يكشف عن تناقض جوهري بين "العدالة التمثيلية" التي توفرها النظم النسبية، و"فعالية الحكم" التي تضعف بسبب تشتت القوى السياسية، وهي إشكالية جوهرية في الدول ذات التعدد الطائفي.

تتمحور مشكلة البحث حول سؤال مركزي مفاده :إلى أي مدى يسهم النظام الانتخابي المعتمد في كل من العراق ولبنان في تحديد طبيعة الحكم، وفي تشكيل السلطة التنفيذية، وفي تحقيق الاستقرار السياسي أو تقويضه؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات أخرى: هل يؤدي التمثيل النسبي إلى تمثيل سياسي عادل أم إلى تعزيز الانقسام الطائفي؟ وهل تسهم النظم الانتخابية في بناء حكومات قوية أم تُنتج حكومات توافقية ضعيفة؟ وكيف تؤثر طريقة توزيع المقاعد والنظام الطائفي على قدرة الدولة على اتخاذ القرار السياسي؟

المبحث الأول

الإطار العام للأنظمة الانتخابية وأثرها النظري في توزيع السلطة

يُمثل النظام الانتخابي آلية حاسمة في تحديد شكل وطبيعة النظام السياسي، حيث يتجاوز دوره التنظيم التقني للانتخابات إلى كونه أداة فعالة في توزيع السلطة وتشكيل التحالفات السياسية. وتبرز أهميته بشكل خاص في المجتمعات التعددية كالعراق ولبنان، حيث تتحول العملية الانتخابية إلى وسيلة لإدارة التوازنات بين المكونات المجتمعية المختلفة. من خلال هذا المبحث، سيتم تحليل هذا الدور المحوري للنظام الانتخابي في تمثيل القوى السياسية وتأثيره المباشر في تشكيل الحكومات واستقرارها، مما يضع الأسس النظرية لفهم آليات العمل السياسي في البلدين، وعليه نقوم بتناول هذا المبحث في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: النظام الانتخابي وتمثيل القوى السياسية

يشكّل النظام الانتخابي في العراق ولبنان حجر الزاوية في بنية الحياة السياسية، فهو ليس مجرد وسيلة لاختيار النواب، وإنما يمثل أداة لإعادة توزيع السلطة وتحديد مساحات النفوذ بين الطوائف والجماعات السياسية. وتتضح أهمية النظام الانتخابي في هذين البلدين نظراً لطبيعة مجتمعيهما اللذين يتسمان بتعدّد مذهبي وطائفي وعرقي، ما يجعل الانتخاب فعلاً سياسياً مزدوج البنية: فهو من جهة ممارسة ديمقراطية، ومن جهة أخرى عملية هندسة اجتماعية تُنظم علاقة الجماعات بالدولة، وتحدّد من يتصدر المشهد السياسي ومن يبقى على أطرافه.

لقد بدأ النظام الانتخابي العراقي يتبلور بصيغته الحالية عقب التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، حين توافقت القوى السياسية والدولية على اعتماد التمثيل النسبي كآلية ملائمة لضمان مشاركة جميع

المكوّنات الأساسية في العملية السياسية[١]. فالتمثيل النسبي لم يكن مجرد اقتراح تقني، بل كان استجابة لواقع اجتماعي شديد التعقيد، ولحاجة السلطة الجديدة إلى كسب قبولٍ واسع من مختلف الجماعات العراقية، وتجنب إعادة إنتاج هيمنة مكوّن واحد على الدولة كما كان الحال في العقود السابقة. وبذلك، أصبح النظام الانتخابي أداة لإعادة بناء الدولة على أسس "توافقية" لا "أكثرية."

وقد أدى اعتماد التمثيل النسبي في العراق إلى نتيجة بارزة، وهي تشظّي الخارطة الحزبية بشكل واضح. فالبيئة السياسية التي افتقرت إلى أحزاب وطنية راسخة شجّعت نشوء عشرات الكيانات الصغيرة التي تستند إلى هوية طائفية أو مناطقية، مما جعل البرلمان العراقي أقرب إلى فسيفساء سياسية منه إلى مؤسسة قادرة على إنتاج أغلبية مستقرة. وبمرور الزمن، أصبح البرلمان يتكوّن من كتل متقاربة في الحجم ولكن مختلفة في الولاء السياسي، وهو ما جعل عملية تشكيل الحكومات تمر عبر تحالفات هشة قابلة للانهيار عند أول اختبار.[٢]

ولا يختلف المشهد اللبناني كثيراً عن نظيره العراقي من حيث ارتباط النظام الانتخابي بالبنية الطائفية. فمنذ بدايات الجمهورية اللبنانية، اعتمدت الدولة نظاماً انتخابياً يقوم على تقاسم المقاعد البرلمانية بين الطوائف، بحيث يحصل كل مذهب على عدد محدد من المقاعد لا يتغير إلا بتوافق سياسي شامل. ومع أن لبنان انتقل عام ٢٠١٧ إلى نظام التمثيل النسبي للمرة الأولى، فإن جوهر العملية الانتخابية لم يتغير جذرياً، إذ بقيت اللوائح الانتخابية تتشكل وفق الانتماء المذهبي قبل الانتماء الحزبي، وظلّ الناخبون يصوتون في معظمهم وفق الولاءات الطائفية.[٣]

وفي هذا السياق، يصبح التمثيل النسبي في لبنان آلية لإعادة إنتاج التوازن الطائفي، وليس تعزيز التنافس السياسي. فالأحزاب الكبرى، مثل التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحزب الله وحركة أمل، استطاعت عبر هندسة اللوائح الانتخابية ضمان بقاء نفوذها، مما جعل الانتخابات مساحة لتجديد الشرعية الطائفية أكثر من كونها فرصة لتغيير سياسي فعلي. وبذلك، فإن النظام الانتخابي اللبناني لا يعكس فقط إرادة الناخب، بل يعكس أيضاً حدود "اللعبة الطائفية" التي تحكم المعادلة السياسية.[٤]

وتبرز أهمية التمثيل النسبي في العراق ولبنان عند النظر إلى تمثيل القوى الصغيرة .ففي العراق، وُجدت أحزاب ناشئة عديدة استطاعت دخول البرلمان لأول مرة بفضل القوائم المفتوحة وطريقة توزيع الأصوات، ما أوجد حالة سياسية جديدة تقوم على مشاركة أصوات شبابية ومدنية. ومع ذلك، فإن هذا التمثيل الشكلي لم يكن كافياً لإحداث تحول في طبيعة البرلمان، لأن القوى الكبرى تمتلك نفوذاً انتخابياً وإعلامياً يجعلها قادرة على التحكم في مسارات العملية السياسية. وفي لبنان

أيضاً، سمح النظام النسبي لعام ٢٠١٨ بدخول مجموعة من المستقلين إلى البرلمان، لكن قدرتهم على التأثير بقيت محدودة بسبب ثقل الكتل الطائفية الكبرى.(٥)

ويتضح من التجربتين أن النظام الانتخابي، مهما بدا عادلاً على مستوى توزيع المقاعد، لا يستطيع وحده أن يخلق بيئة سياسية تنافسية ما لم يُصمَّم ضمن إطار يحدّ من الطائفية ويشجع الأحزاب الوطنية. وفي العراق، أدى غياب القانون الحزبي الفعال، وضعف الوعي السياسي لدى كتلة واسعة من الناخبين، إلى تعزيز دور العصبيات. وفي لبنان، جعلت الطائفية السياسية الانتخابات مجرد امتداد للزعامة التقليدية، ما أبقى عملية التمثيل رهينة للهويات الأولية لا البرامج السياسية.

إن قراءة معمقة لطبيعة النظام الانتخابي في البلدين تكشف أن الانتخابات ليست فعلاً ديمقراطياً محضاً، بل تجري ضمن حدود اجتماعية مرسومة مسبقاً. ففي العراق، يتم توزيع الأصوات داخل المكوّن الواحد قبل انتقالها إلى البرلمان عبر تحالفات توافقية، بينما يعتمد لبنان تقسيماً طائفياً صارماً للدوائر يجعل كل مرشح مقيداً بهويته المذهبية. وهكذا، يبدو أن النظام الانتخابي في البلدين يؤدي وظيفتين متضادتين: فهو من جهة يمنح الشرعية السياسية عبر مشاركة واسعة، ومن جهة أخرى يعيد إنتاج الانقسام الاجتماعي من خلال تكريس الولاءات الطائفية.(٦)

المطلب الثاني: تأثير النظم الانتخابية في تشكيل الحكومة واستقرار النظام السياسي

إن تأثير النظام الانتخابي في تشكيل الحكومة يتضح بصورة جلية في العراق ولبنان، إذ لا يؤدي التمثيل النسبي إلى برلمانات متشظية فحسب، بل يمتد تأثيره إلى بنية الحكومة ذاتها، فتغدو الحكومات في البلدين حكومات "ائتلافية" أو "وطنية" تضم عدداً من القوى السياسية المتنافرة، وتُبنى على أساس التوافق الطائفي لا على أساس البرامج السياسية. ويشكل هذا الواقع أحد أبرز التحديات التي تواجه استقرار النظام السياسي وقدرته على اتخاذ قرارات حاسمة.

في العراق، تُعد عملية تشكيل الحكومة واحدة من أكثر مراحل العملية السياسية تعقيداً، إذ نادراً ما تفرز الانتخابات كتلة كبيرة تستطيع تشكيل الحكومة بمفردها. ولأن الدستور العراقي ينص على أن "الكتلة الأكبر" هي التي تتولى اختيار رئيس الوزراء، فقد تحولت هذه العبارة إلى ساحة صراع بين الكتل، حيث تسعى كل جهة إلى تشكيل تحالفات بعد الانتخابات لتصبح هي الكتلة الأكبر، وليس بالضرورة تلك التي حصلت على أصوات أكثر في يوم الاقتراع(٧). وهذه العملية تجعل الحكومة حصيلة مفاوضات مطوّلة بين القوى الشيعية والسنية والكردية، ويتخللها توزيع للحقائب الوزارية وفق هوية المكوّن لا وفق الكفاءة.

ونتيجة لهذا الأسلوب في تكوين السلطة، بات الاستقرار السياسي في العراق هشّاً للغاية. فالحكومة لا تستند إلى أغلبية سياسية متجانسة، بل إلى تحالفات تقوم على تبادل المصالح. وهذا يعني أن أي خلافات بين الشركاء الحكوميين يمكن أن تهدد استمرار الحكومة أو تقلّص قدرتها على اتخاذ القرارات. وليس من المبالغة القول إن الحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٥ حتى اليوم لم تستطع إكمال دورة كاملة دون تغييرات وزارية أو أزمات سياسية حادة، الأمر الذي ينعكس على الأداء الاقتصادي والأمني والخدمي للدولة.(٨)

أما في لبنان، فإن تشكيل الحكومة يبدو أكثر تعقيداً بسبب ازدواجية النظام السياسي الذي يجمع بين الطائفية والمساومات السياسية. فالدستور اللبناني يلزم بتوزيع المناصب الرسمية وفق توازن طائفي دقيق، ومن ثم تكون كل حكومة انعكاساً للخريطة الطائفية. وتخضع عملية اختيار رئيس الوزراء، وتسمية الوزراء، وتحديد الحقائب، لمفاوضات تستغرق أحياناً شهوراً طويلة، كما حدث في حكومتي ٢٠١٩ و ٢٠٢١. ولا تقتصر المشكلة على طول فترة التشكيل، بل تمتد إلى طبيعة الحكومة نفسها، إذ تكون غالباً حكومة "وحدة وطنية" تجمع القوى المتنافسة، ما يعطل وجود "معارضة نيابية" حقيقية ويحرم النظام السياسي من آلية المحاسبة الديمقراطية.(٩)

وهكذا، يخلق النظام الانتخابي اللبناني حكومة موسّعة لا تمتلك برنامجاً موحداً، بل تعبّر عن مصالح طائفية متباينة، مما يؤدي إلى شلل في القرارات الاقتصادية والسياسية. ويبدو هذا واضحاً خلال الأزمات المالية والسياسية التي مر بها لبنان في السنوات الأخيرة، حيث عجزت الحكومات المتعاقبة عن تنفيذ إصلاحات بسبب الانقسامات الطائفية داخل مجلس الوزراء نفسه.

ومن زاوية أعمق، يمكن القول إن النظام الانتخابي في العراق ولبنان يطرح إشكالية كبرى في العلاقة بين التمثيل والاستقرار. فزيادة التمثيل لا تؤدي دائماً إلى تقوية الدولة، بل قد تؤدي ـ كما هو الحال هنا ـ إلى ضعف القدرة على الحكم. وفي كلا البلدين، أصبحت السلطة التنفيذية رهينة اتفاقات سياسية مؤقتة، وتحولت الانتخابات من آلية للتغيير السياسي إلى وسيلة لإعادة تدوير النخبة الطائفية.

وإذا كانت الديمقراطية الحقيقية تعتمد على وجود أغلبية تحكم وأقلية تعارض، فإن النظام الانتخابي في العراق ولبنان يكسر هذه القاعدة، إذ يجعل الجميع مشاركين في السلطة، بحيث تختفي الحدود بين الحكومة والمعارضة. ويؤدي هذا الوضع إلى إضعاف فعالية الحكم، وتأجيل القرارات المصيرية، وترك الأزمات معلّقة دون حلول. وقد وصف العديد من الباحثين هذا النموذج بأنه "ديمقراطية توافقية متعثرة" لأنها تسعى لإرضاء جميع الأطراف على حساب فاعلية الدولة نفسها.(١٠)

وبناءً على ما سبق، يتضح أن النظام الانتخابي في العراق ولبنان، رغم كونه يحقق درجة عالية من العدالة التمثيلية، إلا أنه يساهم في إنتاج حكومات ضعيفة، وبرلمانات غير مستقرة، وعلاقات مضطربة بين القوى السياسية. وهذا يعني أن المشكلة ليست في التمثيل النسبي نفسه، بل في البيئة الطائفية التي يعمل ضمنها، والتي تجعل من الانتخابات عملية إعادة إنتاج للانقسام الاجتماعي بدل أن تكون عملية لبناء دولة حديثة.

المبحث الثاني

مدى إسهام النظم الانتخابية في توجيه أسلوب الحكم في العراق ولبنان: مقاربة تحليلية

يأتي هذا المبحث ليكشف النقاب عن الآليات العملية التي من خلالها تُشكِّل الأنظمة الانتخابية أسلوب الحكم في كل من العراق ولبنان، متجاوزاً الإطار النظري إلى التحليل التطبيقي. ففي حين يشترك البلدان في اعتماد نظام التمثيل النسبي وينتميان إلى نموذج "الديمقراطية التوافقية"، إلا أن النتائج على أرض الواقع تظهر اختلافات جوهرية في طبيعة الممارسة السياسية واستقرار الأنظمة الحاكمة وعليه نقوم بتناول هذا المبحث في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: تأثيرها النظرية على تحديد أسلوب الحكم في العراق

النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعرض للعديد من التحولات العميقة التي أثرت بشكل كبير على أسلوب الحكم وتشكيل الأحزاب السياسية. تعتبر الانتخابات من أبرز العوامل التي تلعب دوراً محورياً في تشكيل الواقع السياسي، إلا أن النظام الانتخابي المعتمد في العراق كان له تأثير بالغ في كيفية توزيع المقاعد بين الأحزاب السياسية، ولقد لم يتسنَّ لهذا النظام أن يعكس التمثيل الحقيقي للأحزاب، مما أدى إلى خلل في التوازن السياسي.[١١]

أحد المظاهر الواضحة للنظام الانتخابي هو إمكانية حصول الحزب على مقاعد أكثر أو أقل مما يستحق على أساس الوزن النسبي لجماهيريته. يُظهر العديد من الدراسات أن نجاح أي حزب يعتمد بشكل كبير على شخصية الرئيس وعلى مدى تعلق الناخبين بهذا الشخص، مما يُظهر ضعف الوعي السياسي عند القاعدة الناخبة. هذه الظاهرة تعزز مفهوم عدم التوزان في التمثيل السياسي، حيث يتم تجاوز القضايا الجوهرية والمناهج الحقيقية للحزب لصالح الصورة العامة لشخصية الرأس.[١٢]

تُعتبر البنية الداخلية للأحزاب السياسية أساسية لفهم كيفية تأثير النظام الانتخابي على الحياة السياسية. يمكننا تقسيم تأثير الأنظمة الانتخابية إلى بعدين رئيسيين: الأول يتعلق بتصميم النظام الانتخابي وإجراءاته ومدى توافقها مع الأطر الدستورية والقوانين المعمول بها في حين أن البعد الثاني يتعلق بالقيم الاجتماعية والسياسية، فالإنتخابات تُعتبر أداة تمثيل لأي مجتمع، ولها القدرة

على تحقيق التعددية أو تقويضها وفي هذا السياق، يرتبط البحث الأكاديمي في الفقه الدستوري عادةً بين أنظمة الأغلبية، سواء كانت نماذج فردية أو مختلطة، وبين ظهور الثنائية الحزبية، بينما تؤدي الأنظمة القائمة على النسبية إلى فتح المجال أمام التعددية الحزبية استناداً إلى فكر المفكر موريس، يمكن تحديد ثلاثة أنماط للعلاقة بين النظامين الانتخابي والحزبي، وهي: الحفاظ على الهيكلية التنظيمية للأحزاب، إعادة إنتاج النظام الحزبي القائم، وإيجاد نظام حزبي جديد في بيئات سياسية لم تشهد هذا النوع من الأنظمة من قبل.(١٣)

من الواضح أن اختيار أي نظام انتخابي له تأثير كبير على النتائج الانتخابية، وكذلك على طبيعة الأحزاب وتماسكها فكثير من الأحزاب تفتقر إلى الإيديولوجيات الواضحة، ما يؤدي إلى نشوء صراعات داخلية وهياكل ضعيفة قد تفضي إلى تفككها وبالتالي، يتضح أن القاعدة السياسية لم تعد ترتكز على حقيقة أن الأحزاب تحدد طبيعة الأنظمة السياسية، بل أصبحت الأنظمة السياسية هي التي تحدد تشكيل الأحزاب وطبيعتها.(١٤)

هذا التغيير في الديناميكيات السياسية في العراق يستدعي إعادة تقييم النظام الانتخابي المعتمد وتقديم بدائل يمكن أن تسهم في تعزيز التمثيل الدقيق وتوفير بيئة تنافسية تعزز من دور الأحزاب ككيانات سياسية فاعلة، بدلاً من الاعتماد على شخصيات معينة كما يتطلب الأمر زيادة الوعي السياسي لدى الناخبين، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال برامج تعليمية وتثقيفية تسلط الضوء على أهمية المشاركة السياسية وفهم الآليات الإنتخابية. فإن الأحزاب السياسية تحتل مكانة محورية في أي نظام ديمقراطي، حيث تعكس تنوع الآراء والمصالح في المجتمع وتؤمن للناس وسيلة للتعبير عن تطلعاتهم السياسية لكن طبيعة هذه الأحزاب وتأثيرها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الانتخابي المعتمد في البلد. إذ يمكن أن يؤدي النظام الانتخابي إلى دعم وتعزيز وجود الأحزاب أو على العكس، يمكن أن يتسبب في تقليص عددها. تتعدد نظم الانتخابات وأنظمتها، فبعضها يشجع على رسم مشهد سياسي متنوع، في حين أن نظمًا أخرى قد تحد من تعددية الأحزاب في الساحة السياسية.(١٥)

يعتبر النظام الانتخابي العوامل المحددة لفردية الأحزاب السياسية. على سبيل المثال، في بعض الأنظمة الانتخابية، يفرض قانون الانتخابات على المرشحين التوجه من خلال القوائم الحزبية، مما يحد من فرص الأفراد غير المنتسبين للأحزاب في المشاركة في الانتخابات وهذا يضمن أن تكون المنافسة سياسية وليست فردية، مما يعكس قوة وديناميكية الأحزاب في المجتمع. بينما يقوم بعض النظم الأخرى بتخفيف الضغوطات على الأفراد، حيث يمكن للمواطنين المؤهلين أن يترشحوا بشكل مستقل، وبالتالي يمكنهم التنافس بشكل مباشر في الانتخابات ومن الواضح أن

هذه الديناميكيات تؤثر بصورة جدية على وجود ومكانة الأحزاب السياسية في النظام السياسي.(١٦)

فتعتبر فكرة التمثيل النسبي من بين أكثر الأنظمة الانتخابية التي تساهم في تعزيز العدالة في التمثيل ومن خلال هذا النظام، تُؤخذ أصوات الناخبين بعين الاعتبار بشكل أكثر شمولية، مما يعني أن الأحزاب الكبيرة والصغيرة تحظى بفرص متساوية للتواجد في المجالس المنتخبة ومن الملاحظ أن هذا النظام يلعب دورًا كبيرًا في تشجيع ظهور الأحزاب الجديدة، وبالتالي يمكن للمواطنين التصويت لها والتعبير عن خياراتهم السياسية بحرية. كما يعكس هذا النظام الإرادة الشعبية، مما يضفي الشرعية على الهيكل السياسي.

إن تجربة العراق الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣ تمثل مثالًا حيًا على تأثير النظام الانتخابي فبعد الإنتقال إلى الديمقراطية، كان من الضروري إنشاء إطار قانوني يدعم الممارسة الديمقراطية. إلى جانب ذلك، أدرك المشرعون أهمية اختيار نظام انتخابي يعطي فرصة للأحزاب الجديدة للظهور والنمو فالنظام الانتخابي النسبي الذي تم اعتماده برز كحل فعّال لتعزيز المشاركة السياسية في العراق، مما ساهم في ظهور مشهد سياسي متنوع أكثر، وأتاح للناخبين فرصًا للتأثير على مصير الأحزاب، بما يتماشى مع تطلعاتهم وآمالهم.(١٧)

أيضًا، أحد الفوائد الرئيسية المعززة لهذا النظام الديمقراطي هو تخفيف حدة القطبية الحزبية فإن نظام الأغلبية، على الرغم من قدرته على خلق غالبية حاكمة، إلا أنه غالبًا ما يؤدي إلى تهميش الأحزاب الأقل تمثيلًا من ناحية أخرى، يساهم نظام التمثيل النسبي في منح هذه الأحزاب فرصة للوصول إلى تمثيل مقبول في المجالس النيابية فإن هذه التعددية الحزبية تساهم في خلق نظام سياسي أكثر استقرارًا، إذ تعدد الآراء والمصالح يساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن والإستقرار.(١٨)

المطلب الثاني: تأثيرها النظرية على تحديد أسلوب الحكم في لبنان

تمثل الغاية الأساسية للنظام الانتخابي ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئات التشريعية أو إلى مقعد رئيس الجمهورية في الدول التي تعتمد انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب ومن الضروري أن يتم تنظيم العملية الانتخابية من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد التي تُعرف بالنظام الانتخابي. تختلف الأنظمة الانتخابية من بلد إلى آخر، فبعض البلدان تعتمد نظمًا ثابتة ومعتمدة، بينما تشهد دول أخرى تغييرات دورية في أنظمتها الانتخابية، وذلك بهدف تحقيق تمثيل أفضل للمواطنين أو استجابة لتوجيهات القوى السياسية النافذة والمتأثرة.(١٩)

يعتقد بعض الخبراء أن النظام الإنتخابي ليس سوى تقنية تُعنى بضبط وتنظيم العملية الانتخابية. يذكر الفقيه الفرنسي دومينيك تيرين في مؤلفه "القانون الدستوري" أنه من المؤسف أن معظم الدساتير لا تتضمن نصوصًا واضحة تتعلق بالنظام الانتخابي، مما يفتح المجال أمام السياسيين، الذين غالبًا ما يستغلون مواقعهم في السلطة، لإقرار أنظمة انتخابية تتناسب مع مصالحهم الشخصية بالتالي، في حين أن البرلمان قد لا يتمكن من تغيير خصائص أساسية للديموغرافيا، يمكنه عبر النظام الانتخابي تعديل موازين القوى بحيث تصبح الأقلية، التي قد تمثل رأيًا معينًا، هي الأغلبية في البرلمان.[٢٠] لذلك، يكتسب النظام الانتخابي أهمية كبيرة في دعم العملية الديمقراطية. فإذا كان النظام غير مناسب، فإن النتائج قد تكون معاكسة تمامًا لإرادة الناخبين، وهو ما يثير المطالبات المتزايدة في مختلف أنحاء العالم لتعديل الأنظمة الانتخابية الحالية وهذه المطالبات تُعبر عن رغبة المواطنين في أن تُوجه أصواتهم بطريقة تحقق العدالة، وتضمن عدم تلاشيها في تعقيدات نظام انتخابي غير نزيه، قد يؤدي إلى تزييف الواقع في إطار نظام ديمقراطي يفترض أن يكون صادقًا وعادلاً.

فيمتاز لبنان عن الدول العربية الأخرى بتاريخه الطويل في ممارسة الديمقراطية، والذي يظهر جليًا من خلال ممارسة حق الانتخاب ويجد اللبنانيون أنفسهم في موقع متميز مقارنة بالكثير من الدول العربية التي شهدت تجارب ديمقراطية مبكرة لكنها تراجعت، حيث اختفى الحق في الانتخاب لعقود، ولم يجد المواطنون في بعض الدول حتى اليوم فرصة للذهاب إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم.[٢١]

لكن الإنتخابات –في لبنان– كانت تعاني، في كل دورة انتخابية تقريباً، من مشاكل عدة متعلقة بـ"النظام الإنتخابي" فعلى الرغم من أن ممارسة الانتخابات قد تكون مستمرة، إلا أن التعقيدات المتعلقة بها تبقى معضلة قائمة منذ تأسيس الكيان اللبناني ويشير بعض المراقبين إلى أن معضلة النظام الانتخابي في لبنان ليست جديدة، بل هي متجذرة بعمق في تاريخ البلاد فكل مرة يُجرى فيها الإنتخابات، يكون النظام الانتخابي الذي يعتمد هو نتيجة توصل لمجموعة من توافقات بين الأطراف السياسية أو تدخلات تُراعي مصالح معينة لطرف أو لأطراف نافذة تسعى إلى إقرار قانون انتخابي يلبي تطلعاتها.[٢٢]

في السنوات الأخيرة، بدأت تبرز دعوات متزايدة في الساحة اللبنانية تطالب بإعادة النظر في النظام الانتخابي المعتمد، حيث يُنظر إلى هذا النظام على أنه يحتاج إلى تحديث وتطوير ليعكس تطلعات الشعب اللبناني بأكثر دقة وعناية وأصبح النظام النسبي أحد الخيارات الأكثر شيوعًا التي نُوقشت كبديل عن النظام الأكثري الذي تم استخدامه في الانتخابات السابقة. حيث

يُعتبر اعتماد النظام النسبي الذي يُوزع المقاعد بشكل متناسب مع عدد الأصوات التي حصدها كل مرشح أو لائحة كوسيلة لتعزيز العدالة والشفافية في العملية الانتخابية. وقد لقيت هذه المطالب دعمًا واسعًا من قطاعات كبيرة من المجتمع اللبناني، مما يجعلها تبدو وكأنها حركة تغييرية تهدف إلى تحسين الأوضاع السياسية في لبنان.[٢٣]

ومع ذلك، لم يتم التوافق حتى الآن على اعتماد النظام النسبي، وذلك نظرًا لتباين الآراء بين مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية فبينما هناك من يدعو بشغف إلى تغيير النظام إلى النسبي، يوجد أيضًا معارضة قوية لهذا التوجه، حيث يرى بعض اللاعبين السياسيين أن النسبية قد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة قد تزعزع الاستقرار. وفي هذا السياق، يُمكن أن نجد عددًا من الأشخاص الذين يقبلون بالنظام النسبي ولكن تحت شروط معينة، أو ما يُعرف بالنظام المختلط، وهو نظام يجمع بين النظامين الأكثري والنسبي بحيث يتم الاحتفاظ ببعض المقاعد للنظام الأكثري بينما توزع البقية على أساس نسبي.[٢٤]

تحت مظلة النظام الأكثري، يُعرف الإنتخاب الأكثري البسيط بأنه النظام الذي يتم فيه حسم النتائج في دورة واحدة، حيث يفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، بغض النظر عن النسبة المئوية لهذه الأصوات وهذا يعني أنه يمكن لفائز واحد أن يحصل على مقعد نيابي بينما لا يحصل عدد من المرشحين الآخرين على أي شيء، وهو الأمر الذي قد يحقق فوزًا لفئة معينة من الناخبين على حساب الآخرين.

أما عن الانتخاب الأكثري على دورتين، فإنه يتطلب من المتنافسين الحصول على الأكثرية المطلقة للفوز بالمقعد، مما يعني الحاجة إلى نيل نصف الأصوات زائد واحد (أي أكثر من ٥١ % من الأصوات). وإذا لم يتمكن أي مرشح من تحقيق هذه النسبة في الدورة الأولى، يتم التحويل إلى دورة ثانية تُعرف بالـ "بالوتاج" حيث يتم التصويت مرة أخرى ويكون الفائز في هذه الدورة هو من يحصل على أكثر عدد من الأصوات بين المتنافسين، مما يضمن عملية اختيار أكثر شفافية وقدرة على استقطاب دعم ناخبي الدورة الأولى.[٢٥]

تتباين طرق الاقتراع بحسب نوع الدائرة الانتخابية. ففي الدوائر الانتخابية التي تحوي مقعدًا واحدًا، يتم الانتخاب من خلال الاقتراع المنفرد، بينما إذا كانت الدائرة تضم مقعدين أو أكثر، يتم الاقتراع بناءً على اللوائح. تكون الدوائر الصغرى، والتي تضم عددًا محددًا من الناخبين، مثالًا شائعًا للاقتراع المنفرد، بينما تُطبق في الدوائر الكبرى، مثل الأقضية والمحافظات والمدن الكبرى، أنظمة الاقتراع على أساس اللائحة.

أما بالنسبة للانتخاب على أساس اللائحة، فإنه يُطبق من خلال طريقتين رئيسيتين، وهما الانتخاب باللائحة المعدّلة (Liste avec Panachage) والانتخاب باللائحة المقفلة (Liste Bloquée) في النظام الأول، يتمتع الناخب بمرونة التعديل على الأسماء المدرجة في اللائحة، حيث يمكنه إما حذف بعض الأسماء أو تبديلها، وفقًا لميوله السياسية وتوجهاته. وهذه الطريقة تُعتبر سمة من سمات النظام الانتخابي اللبناني، حيث كانت مُعتمدة لفترة طويلة أما في النظام الثاني، اللائحة المقفلة، فيُحرم الناخب من حق التعديل، ويُطلب منه اختيار واحدة من اللوائح المتنافسة كما هي، دون أي تعديلات.[٢٦] وعليه، فإن من ينجح في الحصول على الأكثرية من الأصوات في هذه اللوائح، سواء من الدورة الأولى أو من الدورة الثانية، يتم اعتباره فائزًا بالمقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية المعنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل هذه الأنظمة والطرائق الانتخابية تهدف في النهاية إلى ضمان تمثيل فعّال للمواطنين وتحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية في لبنان، مما يجعل النقاش حول النظام الانتخابي محوريًا في الساحة السياسية اللبنانية اليوم.[٢٧]

وفقاً لبعض المؤرخين، يرجع تاريخ تطبيق النظام النسبي في لبنان إلى العام ١٨٩٩ عندما اعتمدته بلجيكا. ومنذ ذلك الحين، انتشر هذا النظام بشكل واسع ليُطبق في معظم دول العالم، ولا سيما في أوروبا الغربية، باستثناء المملكة المتحدة. لقد أصبح النظام النسبي سمة بارزة لمجتمع ديمقراطي حديث، حيث يُعزز المساواة والعدالة في التمثيل الشعبي ويسهم في توفر تمثيل عادل لكافة الأطراف السياسية في البرلمان ويُحقق هذا النظام فوائد متعددة منها ضمان تمثيل دقيق للأحزاب بناءً على ما تحقق لهم من أصوات. هذا لا يُضيع صوت الناخب وإنما يمكن كل صوت أن يُحدث فرقًا في تشكيل البرلمان ومن خلاله، يتمكن المواطن من رؤية صوته مُعبرًا عنه في التمثيل البرلماني، مما يعزز من المشاركة السياسية.[٢٨]

عند الإعتماد على النظام النسبي، يُعتبر توزيع المقاعد جزءًا حيويًا من العملية الإنتخابية فيتم تقسيم المقاعد وفقاً لخطتين رئيسيتين، حيث تُقسم المقاعد أولاً بين القوائم الانتخابية حسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل منها، ومن ثم يتم توزيع المقاعد بين المرشحين داخل تلك القوائم فيتم توزيع المقاعد في المرحلة الأولى بناءً على الحاصل الانتخابي، وهو مؤشر يُحدد من خلال قسمة إجمالي عدد الأصوات التي تم التصويت بها على عدد المقاعد المتاحة.[٢٩] على سبيل المثال، إذا كان هناك ١٢٥,٠٠٠ صوت تم الإدلاء بها و٥ مقاعد متاحة، فإن الحاصل الانتخابي سيكون ٢٥,٠٠٠ صوت لكل مقعد بهذا الشكل، يتمكن الحزب من احتساب عدد المقاعد التي حصل عليها بناءً على عدد الأصوات التي حصل عليها.

مثال توضيحي:

نفترض أن لدينا ثلاث قوائم انتخابية:

١. اللائحة (أ): حصلت على ٦٠,٠٠٠ صوت.

٢. اللائحة (ب): حصلت على ٤٦,٠٠٠ صوت.

٣. اللائحة (ج): حصلت على ١٩,٠٠٠ صوت.

فيتم احتساب المقاعد على النحو الآتي:

- اللائحة (أ): ٦٠,٠٠٠ ÷ ٢٥,٠٠٠ = ٢ (مقعدين) مع بقاء ١٠,٠٠٠ صوت.
- اللائحة (ب): ٤٦,٠٠٠ ÷ ٢٥,٠٠٠ = ١ (مقعد) مع بقاء ٢١,٠٠٠ صوت.
- اللائحة (ج): ١٩,٠٠٠ ÷ ٢٥,٠٠٠ = ٠ مقاعد مع بقاء ١٩,٠٠٠ صوت.

توزيع المقاعد المتبقية:

لتوزيع المقاعد المتبقية التي لم تُستخدم، يمكن اتباع عدة طرق حتى يتسنى إكمال التوزيع بشكل عادل. تشمل هذه الأساليب:

١. طريقة أفضلية الأسهم: حيث تُعطى الأولوية للقوائم الأعلى بعد عملية التوزيع الأولية.

٢. طريقة الدرجات: حيث تُستخدم العوامل أو الدرجات التي تعكس مدى قرب القوائم من الحصول على مقعد.

٣. طريقة القسمة المتكررة: وهي عملية رياضية تُقسم الأصوات المتبقية لتحديد من يجب أن يحصل على المقعد الإضافي.

فتعتبر هذه الطرق مجرد نماذج تساهم في تحسين نظام الانتخاب النسبي، حيث تهدف إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من العدالة في توزيع المقاعد، مما يُساهم في تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفعالة. تمتلك العديد من الدول تجارب غنية في تطبيق النظام النسبي، مما يعكس تنوعًا في الأساليب والتجارب. يمكن أن عمل التجارب المختلفة على استنباط العديد من الاستراتيجيات من أجل تعزيز فعالية النظام، وتعزيز المشاركة المدنية وتعميق الفهم نحو أهمية التعددية السياسية.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن النظام الانتخابي ليس مجرد أداة تقنية لانتخاب ممثلي الشعب، بل هو إطار مؤسسي حاسم في تشكيل طبيعة النظام السياسي وأسلوب ممارسة الحكم. في كل من العراق ولبنان، مثل اعتماد نظام التمثيل النسبي خياراً استراتيجياً لاحتواء التنوع

المجتمعي المعقد ومنع هيمنة مكون واحد. ومع ذلك، فإن النتائج العملية لهذا الخيار كشفت عن إشكاليات عميقة.

ففي العراق، أنتج النظام بيئة سياسية متشظية عززت من هشاشة الحكومات الائتلافية وأعاقت عملية صنع القرار. وفي لبنان، ظل النظام الانتخابي، رغم تطوره الشكلي، حبيس الصيغة الطائفية، فحول العملية الديمقراطية إلى مسرح لإعادة إنتاج التوازنات التقليدية وإضعاف قدرة الدولة على الإصلاح والاستجابة للأزمات.

وبذلك، يؤكد البحث على أن تحقيق الاستقرار وفعالية الحكم في الدول المنقسمة مجتمعياً يتطلب أكثر من مجرد اختيار نظام انتخابي "عادل". فهو يحتاج إلى مراجعة شاملة للعقد الاجتماعي القائم، وإصلاحات سياسية وقانونية عميقة تحد من هيمنة الهويات الفرعية (الطائفية والعنصرية) وتشجع على تكوين أحزاب سياسية قائمة على البرامج والرؤى الوطنية، بدلا من الولاءات الأولية. فقط من خلال معالجة هذا الإشكال الجوهري، يمكن تحويل النظام الانتخابي من أداة لإدارة الصراع إلى آلية لبناء دولة موحدة وقادرة.

هوامش البحث:

---

[١] فالح عبد الجبار، العمامة والأمة والدولة (بيروت: المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٤)، ٢٠٣.

[٢] جاسم حسين، النظام الانتخابي العراقي: قراءة تحليلية (بغداد: دار الرافدين، ٢٠١٩)، ٥٧.

[٣] حيدر سعيد، العراق: الدولة المستحيلة (بيروت: المركز العربي، ٢٠١٧)، ٩٢.

[٤] عبد الغني عماد، النظام السياسي اللبناني (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤)، ٥١.

[٥] ناصر المصري، الانتخابات في لبنان: قراءة قانونية (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٢١)، ٧٦.

[٦] جورج قرم، الطائفية والسياسة في لبنان (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢)، ١٣٣.

[٧] أحمد السعدي، تشكيل الحكومات في العراق (بغداد: مركز البيان، ٢٠٢١)، ١٨.

[٨] عبد الأمير الحمداني، العملية السياسية في العراق (بغداد: الأكاديميون، ٢٠١٨)، ٤٤.

[٩] فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث (بيروت: رياض الريس، ٢٠٠٧)، ٢٠١.

[١٠] عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر العربي المعاصر (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ١٤٩.

[١١] خالد، حميد حنون، ٢٠١٩، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد: دار السنهوري: ص ٩٢

[١٢] قاسم هاني، إيمان، ٢٠٠٩، الجهة المختصة بتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان، البصرة: دار النشر البصراوية: ص٢١٦

[١٣] كاظم بان علي (٢٠٢١)، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ م: الواقع والمستقبل، العراق: بيت الحكمة: ص١٧٢

[١٤]خالد، حميد حنون، ٢٠١٩، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد: دار السنهوري: ص ٩٤

[١٥]خالد، حميد حنون، ٢٠١٩، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد: دار السنهوري: ص ٩٧

[١٦]علاوي، ستار جبار، (٢٠١٢)، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات تصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية – جامعة بغداد، العدد الرابع والخمسون، بغداد: ص٣٩

[١٧]رشاد، سامح، (٢٠٠٦)، العراق المحتل ... تفويض الدولة والنظام؛ بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد ٦١٦٤، القاهرة: ص٥١

[١٨]نفس المصدر

[١٩]شبر، رافع خضر صالح (٢٠١٧)، السلطة التشريعية في النظام الفدرالي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية: ص١٤

[٢٠] سعد، أنطوان (٢٠٠٨) – موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف (دراسة مقارنة) – بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية: ص٢١٩

[٢١] شيحا، إبراهيم عبد العزيز (د.ت) – النظم السياسية (الدول والحكومات) – بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية: ص٨٤

[٢٢] شبر، رافع خضر صالح (٢٠١٧)، السلطة التشريعية في النظام الفدرالي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية: ص١٦٥

[٢٣] سعد، أنطوان (٢٠٠٨) – موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف (دراسة مقارنة) – بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية: ص٢٢٣

[٢٤] نفس المصدر

[٢٥] شيحا، إبراهيم عبد العزيز (د.ت) – الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري (دراسة تحليلية للنظام اللبناني) – بيروت: الدار الجامعية: ص١٨٨

[٢٦] خوري، دورين وآخرون (٢٠١٦) "التمثيل النسبي" دار النشر: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: ص٢٤١

[٢٧] شبر، رافع خضر صالح (٢٠١٧)، السلطة التشريعية في النظام الفدرالي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية: ص١٧٢

[٢٨] شيحا، إبراهيم عبد العزيز (د.ت) – النظم السياسية (الدول والحكومات) – بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية: ص٩٥

[٢٩]شيحا، إبراهيم عبد العزيز (د.ت) – النظم السياسية (الدول والحكومات) ، ص٩٥

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

١.إبراهيم، إيمان قاسم هاني .الجهة المختصة بتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان .البصرة: دار النشر البصراوية، ٢٠٠٩.

٢.بلقزيز، عبد الإله .الدولة في الفكر العربي المعاصر .بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥.

٣.الحمداني، عبد الأمير .العملية السياسية في العراق .بغداد: الأكاديميون، ٢٠١٨.

٤.الحنون، خالد حميد .مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق .بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٩.

٥.الخوري، دورين وآخرون" .التمثيل النسبي ."بيروت: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، ٢٠١٦.

٦.السعدي، أحمد .تشكيل الحكومات في العراق .بغداد: مركز البيان، ٢٠٢١.

٧.السيد، حيدر .العراق: الدولة المستحيلة .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧.

٨.الشبر، رافع خضر صالح .السلطة التشريعية في النظام الفدرالي .بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ٢٠١٧.

٩.الشيخا، إبراهيم عبد العزيز .النظم السياسية (الدول والحكومات) .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، بدون تاريخ.

١٠.الشيخا، إبراهيم عبد العزيز .الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري (دراسة تحليلية للنظام اللبناني) . بيروت: الدار الجامعية، بدون تاريخ.

١١.الطرابلسي، فواز .تاريخ لبنان الحديث .بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧.

١٢.العبد الجبار، فالح .العمامة والأمة والدولة .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

١٣.العماد، عبد الغني .النظام السياسي اللبناني .بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

١٤.القرم، جورج .الطائفية والسياسة في لبنان .بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٢.

١٥.الكاظم، بان علي .المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ م: الواقع والمستقبل . بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٢١.

١٦.المصري، ناصر .الانتخابات في لبنان: قراءة قانونية .بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٢١.

١٧.حسين، جاسم .النظام الانتخابي العراقي: قراءة تحليلية .بغداد: دار الرافدين، ٢٠١٩.

١٨.سعد، أنطوان .موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف (دراسة مقارنة) .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨.

ثانياً: المقالات في الدوريات

١.الرشاد، سامح. "العراق المحتل... تفويض الدولة والنظام ".مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤ (يوليو ٢٠٠٦): ٥٠-٥٥.

٢.العلاوي، ستار جبار. "الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية ".مجلة دراسات تصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية – جامعة بغداد، العدد ٥٤ (٢٠١٢): ٣٥-٤٥.

List of Sources and References:

I. Books

1.Ibrahim, Iman Qasim Hani. *The Authority Responsible for Submitting Draft Laws to Parliament*. Basra: Basra Publishing House, 2009.

2.Belqaziz, Abdel Ilah. *The State in Contemporary Arab Thought*. Beirut: The Arab Cultural Center, 2005.

3.Al-Hamdani, Abdul Amir. *The Political Process in Iraq*. Baghdad: Al-Akademiyoon, 2018.

4.Al-Hanoun, Khalid Hameed. *Principles of Constitutional Law and the Development of the Political System in Iraq*. Baghdad: Al-Sanhuri House, 2019.

5.Al-Khoury, Doreen, et al. *"Proportional Representation"*. Beirut: The Lebanese Association for Democratic Elections, 2016.

6.Al-Saadi, Ahmed. *Government Formation in Iraq*. Baghdad: Al-Bayan Center, 2021.

7.Al-Sayyid, Haider. *Iraq: The Impossible State*. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2017.

8.Al-Shibber, Ra'if Khidhr Saleh. *The Legislative Authority in the Federal System*. Beirut: Zain Legal and Literary Library, 2017.

9.Al-Sheikha, Ibrahim Abdul Aziz. *Political Systems (States and Governments)*. Beirut: Al-Halabi Legal Publications, n.d.

10.Al-Sheikha, Ibrahim Abdul Aziz. *A Concise Guide to Political Systems and Constitutional Law (An Analytical Study of the Lebanese System)*. Beirut: The University House, n.d.

11.Al-Tarabulsi, Fawwaz. *Modern History of Lebanon*. Beirut: Riad El-Rayyes Books & Publishing, 2007.

12.Al-Abd Al-Jabbar, Falih. *The Turban, the Nation, and the State*. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2014.

13.Al-Imad, Abdul Ghani. *The Lebanese Political System*. Beirut: Dar Al-Talia'a for Printing and Publishing, 2004.

14.Al-Qurm, George. *Sectarianism and Politics in Lebanon*. Beirut: Dar Al-Nahar for Publishing, 2002.

15.Al-Kadhem, Ban Ali. *Parliamentary Opposition in the Iraqi Political System After 2003: Reality and Future*. Baghdad: House of Wisdom, 2021.

16.Al-Masri, Nasser. *Elections in Lebanon: A Legal Reading*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 2021.

17.Hussein, Jassim. *The Iraqi Electoral System: An Analytical Reading*. Baghdad: Dar Al-Rafidain, 2019.

18.Saad, Antoine. *The Position and Role of the President of the Republic in the Lebanese Political System Before and After the Taif Agreement (A Comparative Study)*. Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2008.

II. Journal Articles

1.Al-Rashad, Sameh. "Occupied Iraq... The Mandate of the State and the System." *Al-Siyassa Al-Dawliya Journal*, Issue 164 (July 2006): 50-55.

2.Al-Alawi, Star Jabbar. "Iraqi Elections and Their Impact on Stability and Development." *Journal of Studies Issued by the Center for Strategic Studies - University of Baghdad*, Issue 54 (2012): 35-45.